

البحث العلمي في الجزائر (واقعه وأهميته في التشريع الجزائري)

Scientific research in Algeria (its reality and importance in the Algerian legislation)

حسام الدين بوقلادة

طالب دكتوراه، جامعة باتنة 1، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، قسم اللغة والثقافة الأمازيغية

مخبر الموسوعة الجزائرية الميسرة.

houssameddine.bouglada@univ-batna.dz

تاريخ النشر: 2023/09/01

تاريخ الاستلام: 2023/05/26

ملخص:

يعتبر البحث العلمي دعامة أساسية لقيام اقتصاد دولة ما وتطورها وبذلك تحقيق التنمية المستدامة وتوفير رفاهية شعوبها والحفاظ على مكانتها الدولية، فقرة الأمم تكمن في القدرات الفكرية والعلمية لأبنائها، فهو أساس النهضة والحضارة، لذلك خصص المشرع الجزائري جملة من القوانين والتشريعات تحث وتشجع على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتعكس المكانة البالغة الأهمية التي أولتها الدولة الجزائرية له، لما له من دور فعال لبناء سيادتها ومجاهاة الدول المتقدمة، والنهوض بقطاعات الصناعات والابتكارات التكنولوجية، فقد أرسيت جملة من المراسيم لتشجيع العلماء والباحثين والمفكرين على زيادة الإنتاج الفكري والثروة المعرفية وكذا التقنية.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع وأهمية البحث العلمي ومكانته وكذا أهدافه حسب ما نصه المشرع الجزائري، وكيف ساهمت الدولة الجزائرية في رسم درب العلم ونشوء مؤسسات علمية وبمراكز أهدتها لأن تنبؤ الصدارة في مجال البحث العلمي عربيا وأفريقيا.

كلمات مفتاحية: البحث العلمي، الاقتصاد، التنمية المستدامة، المشرع الجزائري، التطوير التكنولوجي.

Abstract:

Scientific research is essential for the development of a country's economy, achieving sustainable development, providing the well-being of its people, and maintaining its international status, for nations' strength lies in the intellectual capabilities of their children, as it's the basis of renaissance and civilization. The Algerian legislator allocated laws encouraging scientific research and technological development, reflecting the important position the Algerian state attached to it, because of his role in building its sovereignty and confronting developed countries, and the advancement of the sectors of industries and technological innovations, as it has instituted decrees to encourage scientists, researchers and thinkers to increase intellectual production and knowledge and technical wealth.

This study highlights the reality and importance of scientific research and its status, and objectives, as stated by the Algerian legislator, and how Algeria contributed to the path charting of science and the emergence of scientific and research institutions and centers that qualified it to lead in the field of scientific research in the Arab world and Africa.

Keywords: scientific research, economy, sustainable development, Algerian legislator, technological development.

1. مقدمة:

يعتبر البحث العلمي الدعامة والركيزة الأساسية للقيام بدولة ما، فهو الوسيلة الفعالة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، فجل الحضارات الإنسانية الغابرة اهتدت بالبحث والاستكشافات، وسلكت درب العلم، كما ساهمت وبشكل كبير في رفع مستواه والارتقاء به وصولا للدول العظمى التي احتضنته وجعلته مصدر قوتها، ومنحته المكانة الأولى ومن ضمن أولوياتها لتساهم بتطويره تكنولوجيا لما هو عليه في عصرنا الحالي.

ومع تعاظم دوره في الدول المتقدمة، سعت الدولة الجزائرية منذ فجر الاستقلال إلى النهوض بقطاع التعليم والبحث العلمي كونه عنصرا هاما من عوامل الخلق والإبداع المعرفي، كما أولته الأهمية البالغة لما له من دور حيوي داخل النسق الاجتماعي، فمن خلاله يستطيع الإنسان اكتشاف المجهول وتفسيره لصالح مجتمعه بما يحقق التنمية والازدهار في شتى المجالات، وجعلته أولوية من أولويات التنمية على مستوى كافة الخطب السياسية والتشريعات والنصوص القانونية الرسمية.

ومن هذا المنطلق حاولنا طرح الإشكالية الرئيسية المتمثلة في:

- ما هي أهم المواد والنصوص التي جاء به المشرع الجزائري العاكسة للأهمية التي أولتها الدولة الجزائرية للبحث العلمي وإلى ماذا تهدف؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية لا بد من المرور عليها للإجابة عن الإشكالية الرئيسية تتمثل في:

- ما هي مكانة البحث العلمي في الدولة الجزائرية؟
- ما هو الواقع الملاحظ بخصوص البحث العلمي وهل عمل بما نص عليه القانون؟
قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات المنبثقة عنها استوجب طرح فرضيات نسعى من خلال الدراسة على تأكيدها أو نفيها.

- الاستثمار في العنصر البشري بالدرجة الأولى للنهوض بقطاع البحث العلمي.
- تنصدر مكانة البحث العلمي أولى اهتمامات الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة.
- ما جاء به المشرع الجزائري لا يعكس تطلعات الدولة الجزائرية في أرض الواقع.
تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- تحديد النصوص التشريعية التي اهتمت بتنظيم قطاع البحث العلمي ومعرفة أهدافها.
- إبراز مكانة البحث العلمي، والتعرف على أهم المؤسسات العلمية الداعمة له.
- تسليط الضوء على حقائق وواقع البحث العلمي في الجزائر.
تم إتباع المنهج الاستقرائي الذي يتم من خلاله تجميع المادة العلمية والبيانات اللازمة حول موضوع الدراسة من مراسيم رئاسية وقوانين وكذا مراجع تناولت موضوع البحث العلمي، من مقالات وكتب.

كذلك استعنا بالمنهج التاريخي من خلال التتبع الزمني التاريخي لأهم المراحل التي مر بها البحث العلمي في الجزائر، وكذا المنهج الوصفي كونه ذو دور بارز في تفسير النتائج، استعنا به لتوضيح بعض العناصر ووصف الواقع المعاش حول البحث العلمي.

2. مكانة البحث العلمي في الجزائر وأهم مؤسساته:

اهتم المجتمع الجزائري في القرون الأولى بالعلم والأبحاث، فمنذ وطأة أول إنسان على هذه البقعة إلا ودلى بفكره بما ينفع مجتمعه، غير أن ما كان وقتها يتوارث شفويا أو يصنع يدويا إلى حين ظهور الكتابة، أين بدأ الإنسان يدون كل ما خطر على باله، وتوافد الحضارات على هذا المجتمع جعل تبادل الأفكار والخبرات يزداد من فينة لأخرى، وبدأت معدات وأجهزة تبتكر وتظهر وأخرى تتطور وتنتشر، إلى أن وقعت الجزائر في يد المستعمر الفرنسي وبدأ التسييس العلمي لما يخدم المصالح الفرنسية لترقية أبحاثهم ومنظوماتهم العلمية بلغتهم، لم تقم الدولة الجزائرية بأية سياسة معلنة حول البحث العلمي في فترة الاحتلال وقل الاهتمام بالبحث لندرة الإطارات الجزائرية وقلة الباحثين الأكاديميين، وهيمنة الفرنسيين على هذا القطاع.

فعند البحث حول الجذور الأولى لقيام نظام التعليم العالي في الجزائر فإنه تعود إلى العهد الكولونيالي " حيث أنشأت في سنة 1857 مدرسة عالية في الطب والصيدلة، ثم في 1879 مدارس الحقوق والعلوم والآداب، ثم جمعت هذه المدارس في 1909 وأصبحت جامعة الجزائر، وكان الهدف من إنشائها هو خدمة أبناء المستعمر... وما يثبت ذلك هو العدد الضئيل للجزائريين المنتسبين لها... سجلت سنة 1884 ستة طلبة مسلمين وارتفع إلى 50 طالبا في سنة 1907 ثم 62 طالبا سنة 1922 "

1

بعد الاستقلال بمدة " كان الاستثمار مرتكزا على تكوين المكونين، بالإضافة إلى المرافق المادية التي تمكن من التكفل بالأعداد المتزايدة من التلاميذ والطلبة وتحقيق ديمقراطية التعليم "2.

بعد توقيع اتفاقية التعاون بين الجزائر وفرنسا حول إنشاء هيئة البحث العلمي CRS يوم 11 جوان 1963 أين سلمت زمام الأمور للجزائريين في حين استمرار فرنسا في تكفلها بمراكز البحث التي أنشأتها في الجزائر وتسييرها لميزانية هيئة البحث كما يضم مجلس الإدارة 6 جزائريين و6 فرنسيين.

وفي إطار تهمين التعاون القائم بين الدولتين والتبادل بين تنظيمات البحث العلمي تم إنشاء هيئة التعاون العلمي والتقني OCS يوم 16 مارس 1968.

أشارت الباحثة دليلا خينش إلى أن الباحثين الجزائريين في فترة الستينات لا يشتغلون بالإنتاج البحثي إلا في فترات وجيزة من السنة، وكان عددهم خلال السنتين 1968-1969 لا يتعدى 114 باحثا و106 مهندسا.

تم تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970، ثم شرعت بعدها بسنة في سلسلة من الإجراءات والإصلاحات الجذرية في مجال التعليم العالي، وفيما يخص البحث العلمي تم إنشاء المجلس العلمي المؤقت للبحث العلمي سنة 1972، ثم مباشرة بسنة تم إنشاء المجلس الوطني للبحث، تكمن مهمته في جمع الباحثين والجامعيين في كل القطاعات والتخصصات التي يعينها البحث العلمي، وكان مدعما بالمنظمة الوطنية للبحث والتي هي بمثابة الجهاز التنفيذي له³ أنشأت اثر المرسوم الوزاري المؤرخ في 1974/02/01 لكي تعوض منظمة التعاون العلمي الجزائري الفرنسي المنحلة، تشمل المهام التالية :

- مساعدة انطلاق البرامج البحثية.

- المساعدة في التكوين العالي في مجالات التخصص.

- العمل على تنظيم الندوات العلمية.

- العمل على مساعدة الباحثين في الإسهام في الندوات العلمية.

- العمل على تمويل المشروعات العلمية.

في عام 1973 تم إنشاء الديوان الوطني للبحث العلمي ONRS.

في عام 1974 تم إنشاء المركز الجامعي للأبحاث والانجازات CURER بقسنطينة.

في شهر نوفمبر 1974 تم إنشاء مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي كمحاولة لدمج الجامعة في

النشاطات التنموية وربط الأبحاث التطبيقية بأهداف التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي نفس السنة تم إنشاء مركز للأبحاث الأثروبولوجية وما قبل التاريخية الهادفة لدراسة تاريخ وثقافة

الجزائر، بعدها بسنوات عرفت الجزائر تغيرات هائلة على مختلف الأصعدة واهتمت بإنشاء كم كبير من

مراكز البحث وانتهجت سياسة جديدة للتنمية بالبحث العلمي، وتوالى إنشاء مؤسسات تنهض باقتصاد

الدولة كمحافظة الطاقات المتجددة التي تخصص الدراسات والأبحاث العلمية النووية، تضم مركز العلوم

والتقنيات النووية، ومركز البحث والطاقات المتجددة. بالضبط سنتي 1982-1983.

تضمن المرسوم رقم 84-159 المؤرخ في 07 يوليو 1984 إنشاء محافظة للبحث العلمي والتقني،

ترتكز مهامها في المساهمة في السياسة الوطنية للبحث العلمي والتقني ودعم الاستقلال التكنولوجي، وهي

أول هيئة علمية تميزت بتنظيم البحث في مجال التشريع القانوني وإنشاء هياكل بحثية أخرى، انبثق منها

مركزين علميين CREAD و CRASC و 51 وحدة بحث⁴.

كما تم إنشاء المحافظة السامية للبحث العلمي وفق المرسوم رقم 86-72 المؤرخ في 8 افريل

1986، تتمثل مهمتها في تطبيق السياسة الوطنية من جهة، وتطبيق السياسة الوطنية في مجال الطاقات

البديلة من جهة أخرى.

ثم توالى الاهتمامات حول البحث العلمي وإنشاء مؤسسات وكيانات للبحث، لتبرز مكانته في

المجتمع الجزائري، وتظهر مراسيم رئاسية حول سيرها كالمرسوم الرئاسي رقم 96-436 مؤرخ في 20 رجب

عام 1417 الموافق أول ديسمبر سنة 1996، يتضمن إنشاء محافظة الطاقة الذرية وتنظيمها وسيرها، وكذا المرسوم الرئاسي رقم 99-86 مؤرخ في 29 ذي الحجة الموافق 15 أبريل سنة 1999 يتضمن إنشاء مراكز البحث النووي، بالإضافة للمرسوم الرئاسي رقم 48/02 مؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1422 الموافق 16 يناير 2002 يتضمن إنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية وتنظيمها وعملها.

أدرجت الدولة الجزائرية البحث العلمي في منظومتها العسكرية، لما له من مكانة مرموقة وبغية تطوير مستوى القطاع العسكري والاعتزاز بما ينتجه من الإبداعات التقنية العلمية، فقد جاء المرسوم الرئاسي رقم 12-21 مؤرخ في 22 صفر عام 1433 الموافق 16 يناير سنة 2012 يتضمن القانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العسكرية ذات الطابع العلمي التكنولوجي.

سعت الجزائر في وضع البحث العلمي في أعلى المراتب واحتلاله المكانة الأولى من اهتمامات الدولة ووضعه تحت إشراف مؤسسات الدولة، أنشأت مراكز، وكالات، مخابر، وحدات، مؤسسات عمومية ذات طابع علمي تكنولوجي، وأخرى ذات طابع علمي ثقافي ومهني، تدعمها الدولة وتمويلها لأجل الترقية بالبحث وفق المراسيم التالية:

- مرسوم تنفيذي رقم 98-137 مؤرخ 6 محرم عام 1419 الموافق 3 مايو 1998 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية وتنظيمها وسيرها.
- مرسوم تنفيذي رقم 99-244 مؤرخ في 21 رجب عام 1420 الموافق 31 أكتوبر 1999، يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره.
- مرسوم تنفيذي رقم 99-257 مؤرخ في 8 شعبان عام 1420 الموافق 16 نوفمبر 1999، يحدد كفاءات إنشاء وحدات البحث وتنظيمها وسيرها.
- مرسوم تنفيذي رقم 11-396 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق 24 نوفمبر 2011 يحدد القانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.
- مرسوم تنفيذي رقم 11-397 مؤرخ في 28 ذي الحجة 1432 الموافق 24 نوفمبر 2011 يحدد القواعد الخاصة بتسيير المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني.
- مرسوم تنفيذي رقم 11-398 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق 24 نوفمبر سنة 2011، يحدد مهام الوكالة الموضوعاتية للبحث وتنظيمها وسيرها.
- مرسوم تنفيذي رقم 12-293 مؤرخ في 2 رمضان 1433 الموافق 21 يوليو سنة 2012 يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها.
- مرسوم تنفيذي رقم 13-109 مؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 17 مارس سنة 2013، يحدد كفاءات إنشاء فرقة البحث وسيرها.

اهتمت الدولة الجزائرية بمكانة البحث العلمي وجعلته من أولوياتها، حيث شهد هذا القطاع في التسعينات تطورا هائلا من حيث عدد المراكز وفرق البحث يشرف عليها وزارة التعليم العالي، المحافظة السامية للبحث وكذا قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي، بجانب ذلك تطوير مكانة الجامعة الجزائرية حيث لا تخلو ولاية إلا وبها جامعة أو أكثر، تظم العديد من المخابر ووحدات البحث ومراكز بحثية في مختلف العلوم والمجالات، وتسعى في السنوات الأخيرة لرقمنة القطاع وعصرنته وفق ما يتماشى والتكنولوجيا الحديثة لإبراز مكانته وطنيا وعالميا.

3. البحث العلمي في التشريع الجزائري الأهداف والأهمية:

بناء على الدستور الجزائري ومصادقة البرلمان تم وضع قوانين ومراسيم تنظيمية للبحث العلمي وتسييسه بداية من 1998، وهنا كانت الانطلاقة الفعلية لربط البحث العلمي والتطور التكنولوجي بالتنمية الشاملة للبلاد شمل جل الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية والتكنولوجية⁵. فقد جاء القانون رقم 98-11 مؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي 1998-2002.

وحسب ما نص في مادته الأولى⁶ إذ انه يرمي إلى ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك البحث العلمي الجامعي.

- تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد.
- تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوفيرها.
- رد الاعتبار لوظيفة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات المعنية بالبحث وتحفيز عملية تامين نتائج البحث.
- دعم تمويل الدولة للنشاطات المتعلقة بالبحث العلمي والتطور التكنولوجي.
- تامين المنشآت المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

فمن هذا المنطلق بدأت بوادر البحث العلمي والتكنولوجي تأخذ بعين الاعتبار وأولي لها الاهتمام الكبير، وساهمت الجزائر كدولة مستقلة ذات سيادة وطنية في تطوير جميع القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وكذا العلمية والتكنولوجية، وتبنت إستراتيجية تنمية تعتمد على صناعاتها التكنولوجية الحديثة والاهتمام بتكوين إطارات في الفروع العلمية، والاقتصادية والطاقات المتجددة والنووية، كركيزة أساسية لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية لقيام دولة قوية لها مقوماتها وخصائصها، كما لم تغفل أيضا الجانب الثقافي والتاريخي والدعوى للحفاظ على الموروث الثقافي وتعزيز الدراسات الأكاديمية والبحوث في فرع الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية وكذا السياسية.

1.3. أهداف القوانين التوجيهية حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

قانون رقم 15-21 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015،

يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي:

تنص المادة 2 على أن⁷: يعد البحث العلمي والتطور التكنولوجي من الأولويات الوطنية.

المادة 3: يرمي هذا القانون إلى ما يأتي⁸:

- ضمان ترقية البحث العلمي والتطور التكنولوجي بما في ذلك البحث العلمي الجامعي.
- تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد.
- فهم التحويلات التي لا يعرفها المجتمع بغرض تحديد وتحليل الأنظمة والمعايير والقيم والظواهر التي تتحكم فيه.
- دراسة التاريخ والتراث الثقافي الوطني واثمينها.
- تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطور التكنولوجي وتوفيرها.
- ترقية وظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم والتكوين العالين ومؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الأخرى، وتحفيز تامين نتائج البحث.
- دعم تمويل الدولة للأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والتطور التكنولوجي.
- تامين الأطر المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطور التكنولوجي.

كما لم يغفل المشرع الجزائري على تحديد الأهداف المرجوة من الأبحاث العلمية، إذ انه وضح العلاقة المتكاملة بين البحث العلمي والتنمية المستدامة، فبالأبحاث العلمية يستغل المجتمع ثروته الفكرية ليدفع بعجلة النمو والنهوض بقطاع الصناعات لازدهار اقتصاد البلد،

المادة 7: يهدف البحث العلمي والتطور التكنولوجي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد.

تتمثل الأهداف الأساسية للبحث العلمي والتطور التكنولوجي على الخصوص فيما يأتي:

- تطوير منظومة التربية والتعليم والتكوين لاسيما بتحسين نوعية التكوين.
- ترقية الحكم الرشيد.
- الترقية الشاملة للمعارف.
- ترقية وتطوير الصحة والصناعة الصيدلانية في شتى جوانبها.
- تعزيز قدرات الدفاع والأمن الوطنيين.
- تطوير الأنظمة الوطنية للإعلام والاتصالات.
- تطوير مجتمع المعلومات.

- تطوير وتحديث النظام الإداري والقضائي.
- تقليص الفوارق الاجتماعية والتنمية المحلية ورفاهية السكان.
- تطوير وسائل النقل والاتصال.
- تنمية وترقية تهيئة الاقليم.
- التنمية الفلاحية والغابية وتنمية المساحات الطبيعية الريفية.
- تطوير صناعة الأغذية الزراعية وترقيتها.
- تطوير الثروة الحيوانية وصحتها وإنتاجها.
- الأمن والاكتفاء الذاتي الغذائيان.
- تنمية الموارد المائية وحمايتها، لاسيما من أجل الري و صرف المياه والتطهير والتموين بالمياه.
- تنمية الصيد البحري وتربية المائيات.
- حماية البيئة وترقية الاقتصاد الأخضر والتكيف مع التغيرات المناخية.
- مكافحة التصحر والمحافظة على الطبيعة والتنوع والتوازن البيولوجيين وترقية التنمية المستدامة.
- الوقاية من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية الكبرى.
- طوير التشغيل وترقيته.
- تطوير وترقية السكن والعمران والهندسة المعمارية.
- ترقية التطوير الصناعي والمنجمي.
- ترقية نوعية الانتاج الوطني
- انتاج الطاقة وتخزينها وتوزيعها وترشيد استعمالها وتنوع مصادرها.
- تنمية المدينة وترقيتها.
- ترقية الشباب.
- تطوير الأنشطة البدنية والرياضية.
- ترقية العلوم الاجتماعية والانسانية وتطويرها.
- تنمية وترقية السياحة والصناعات التقليدية.
- تطوير وترقية الطاقات المتجددة.
- تطوير العلوم والتكنولوجيات النووية وتطبيقها.
- تطوير التكنولوجيات الفضائية وتطبيقها.
- الاستكشاف في الأرض وباطن الأرض والبحار والغلاف الجوي وتقدير مواردها.
- تشكيل أقطاب الامتياز، لاسيما في الابتكار الرقمي.
- تعميق الدراسات في العلوم والحضارة الاسلامية.

- البحث المعمق في ذاكرة وتاريخ المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني.
 - حماية التراث الثقافي والحضاري الوطني وتثمينه.
 - تعميق الدراسات والبحث في اللغتين العربية والامازيغية وترقيتهما.
- وفي مرسوم تنفيذي رقم 21-89 مؤرخ في 17 رجب عام 1442 الموافق أول مارس سنة 2021، يتضمن مخطط تطوير متعدد السنوات لتنفيذ البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطور التكنولوجي والذي يهدف إلى:

- تطوير الأمن الغذائي وتحسين التغذية وترقية الفلاحة المستدامة.
- الحفاظ على الحالة الصحية للمواطنين وتحسينها.
- تعزيز الأمن الطاقوي.
- تنويع مصادر الطاقة وتحسين نجاعتها، والأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات البيئية على جميع المستويات.
- تطوير تقنيات وعمليات إنتاج الطاقة البديلة وتطبيقاتها.
- المساهمة في حماية البيئة وترقية الاقتصاد الأزرق والأخضر.
- تطوير تربية المائيات على نحو مستدام وترقية الصيد مع إيلاء اهتمام خاص لمصائد الأسماك الحرفية.
- تنمية الموارد المائية وحمايتها، لاسيما من أجل الري.

اهتم هذا المرسوم بتحديد البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي حول الأمن الغذائي وبرنامج وطني للبحث حول صحة المواطن، والأمن الطاقوي، حيث تم تحديده على أساس احتياجات مختلف القطاعات، وعلى الأولويات الوطنية في مجال البحث والتطوير⁹. 2.3. أهمية البحث العلمي في الجزائر:

أولى القانون الجزائري أهمية للبحث العلمي كونه يجسد ما يهدف إليه في أرض الواقع وبذلك تحقيق التنمية المستدامة وتوفير كل الحاجيات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، العلمية والتكنولوجية للفرد والمجتمع.

تكوين إطارات في كل الميادين واعتماد الكفاءات العلمية البشرية والتجهيزات العلمية لترقية الجزائر رفع المستوى العلمي والثقافي والمهني للمواطنين.

تعاظم الاهتمام بالبحث العلمي في العالم حتى أضحي يمثل العمود الفقري لسياسات واستراتيجيات البلدان، وأصبح يمثل المحور الأساسي لتقدمها وتطورها، ورصدت له الميزانيات الكبيرة والمهمة، حتى أصبح مقياسا لنموها¹⁰.

يلعب دورا كبيرا في نمو التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، خاصة في تحقيق عملية الإقلاع الاقتصادي¹¹.

يكتسي البحث العلمي والتطوير التكنولوجي أهمية بالغة بالنسبة لكل بلدان العالم، فبالنسبة للبلدان المتقدمة يعتبر كأحد أشكال المنافسة بصفة عامة والمنافسة الاقتصادية بصفة خاصة¹²، فهو اتجاه هام تأخذ به على نطاق واسع، كما تسعى الدول النامية إلى التوصل به لمعالجة مشكلاتها وتطوير أوضاعها الاقتصادية.

الإنسان هو مصدر القوة والتقدم في كل مجتمع، والتربية هي التطبيق الأساسي لتحقيق القوة الذاتية لجميع أفراد المجتمع، والبحث العلمي هو وسيلة التربية لتحسين أساليبها، والنهوض بمستقبلها¹³. فالبحث العلمي وسيلة للمعرفة والتكوين وتطوير المهارات الفكرية.

4. واقع البحث العلمي في الجزائر:

قياسا بما هو معاش في بلدنا الجزائر، فإن البحث العلمي له مكانة مرموقة بين الباحثين والأكاديميين، فلولا المنظومة التعليمية العالية لما استطاعت الخروج من ظل الأزمات واكتساء حلة السيادة والريادة بين الدول المجاورة، والنهوض بقطاع الاقتصاد والاعتماد على إنجازات الفرد الجزائري خاصة فيما يتعلق بالطاقات المتجددة والذكاء الاصطناعي، وكذا العلوم الطبية وعلوم الأحياء والرياضيات، ففي السنوات الماضية تدهور البحث العلمي لسبب الاستعمار وما خلفه، وما استغله من النوايا الجزائرية لخدمة مصالحها، وما زاد عن ذلك العنصرية السوداء التي ظلمت مسار البحث العلمي، وغيرت منحناه للإهمال، إلا أن الإطارات الجزائرية تمسكت بشعلة العلم وأضاءت الدرب وحاولت النهوض بدولة ذات مكانة علمية مشرفة، استصعب الأمر في بادئها لكن ما وصلت إليه في وقتنا الحالي أمر يستحق التشجيع والتمويل من طرف الدولة لمواصلة الابتكارات والأبحاث التي تحقق التنمية المستدامة.

وجود الكم الهائل من الجامعات الجزائرية، ومراكز البحث في مختلف القطاعات يعكس الأهمية البالغة التي أولتها الجزائر في تكوين أبنائها وتوسيع مكتسباتهم المعرفية، والرفع من مستواهم الفكري والإبداعي، وهذا يدل على تشجيعها للأبحاث العلمية، كما أنها تسعى وراء الرقمنة لتسهيل الوصول للأبحاث الغير منشورة قصد الاستفادة منها والاستدلال بمنهجها ووضع الجزائر في صورة عصرية متقدمة.

5. خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية والتي جاءت كدراسة لتسليط الضوء على أهم ما نصه التشريع الجزائري حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وإلى ما يهدف هذا القانون، أين أوضحنا وبشكل منهجي منسق المكانة التي يحتلها البحث العلمي في الدولة الجزائرية، وأبرزنا أهم المراحل الزمنية التي مر بها، وكيف انتهجت الدولة مسارا سياسيا للقيام به وإبرازه كأولوياتها لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير كل الحاجيات

التي تجعلها رائدة في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، كما أشرنا لمؤسساته الداعمة والمشجعة له، وأهم المراسيم الرئاسية التوجيهية التي اعتمدها الدولة في إنشاء قاعدة حصينة للفكر العلمي والإبداع التكنولوجي والتقني.

كذلك تطرقنا إلى القوانين الرسمية حول تطوير البحث العلمي وفق ما نص عليه دستور، وإبراز أهدافه، وأهمية البحث العلمي في الجزائر، كما عرضنا الواقع الملاحظ حول البحث العلمي في أرض الواقع. من خلال ما تقدم وما سبق نستنتج أن:

✓ الجزائر سلكت طريقا صعبا لأجل تسييس البحث العلمي، كافحت ونالت السيادة وسلكت مسارا ممنهجاً لاستقلالية أبحاثها، وإنشاء مراكز ومؤسسات ذات طابع علمي، ثقافي، تكنولوجي وعسكري تدعم الأبحاث بشتى مجالاتها.

✓ جاء القانون الجزائري بمجموعة من الأهداف التي تخدم البحث العلمي، وأولاه الأهمية الكبرى وبذلك تحقيق التنمية المستدامة.

✓ اهتمام المشرع الجزائري بالبحث العلمي وإدراجه من ضمن أولويات الدولة لم يكن بالأمر الذي يستهان به، لأنه الطريق الأنجع لخروجها من عدة أزمات، والقيام بدولة عظيمة، فلولا إرغام الاهتمام به لما نتجت محافظة الطاقة الذرية، ولما وجدت الوكالة الفضائية ومراكز البحث النووي، فلو أهملته لما وجدت الجامعات بمختلف ولايات الوطن، وتبقى الجزائر دولة يكتسيها الجهل.

✓ البحث العلمي هو مصدر قوة الدول.

✓ يهدف المشرع الجزائري من البحث العلمي تطوير جميع القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وكذا العلمية والتكنولوجية.

✓ تبنّت الجزائر إستراتيجية تنموية تعتمد على صناعاتها التكنولوجية الحديثة والاهتمام بتكوين إطارات في الفروع العلمية، والاقتصادية والعلوم التقنية كركيزة أساسية لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية لقيام دولة قوية لها مقوماتها وخصائصها.

✓ كما لم تغفل أيضا بالاهتمام بالجانب الثقافي والتاريخي والدعوى للحفاظ على الموروث الثقافي وتعزيز الدراسات الأكاديمية والبحوث في فرع الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية وكذا السياسية.

✓ دعم الأبحاث العلمية في المؤسسات العسكرية، يعزز قدرات الأمن والدفاع الوطنيين.

مناقشة الفرضيات:

من خلال فرضية البحث الأولى والتي تشير إلى: الاستثمار في العنصر البشري بالدرجة الأولى للنهوض بقطاع البحث العلمي.

فمن خلال النتائج المتوصل إليها، يتضح لنا أن الجزائر استثمرت في العنصر البشري، وطورت فكره ومستواه ورؤيته، لما يخدم مجتمعه، وقدمت أسهل الطرق لأجل التعلم والبحث، كما ساعدت وبشكل كبير في تمويل ودعم المشاريع المربحة، والتي يعود الفضل لها للعنصر البشري، لأجل النهوض بقطاع البحث العلمي، وعليه فإن الفرضية تحققت.

أما الفرضية الثانية والتي تشير إلى تصدر مكانة البحث العلمي أولى اهتمامات الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة.

فمن خلال ما توصلنا إليه من نتائج واعتمادا على نص المادة 2 من قانون رقم 15-21 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي والتي تنص على أن: يعد البحث العلمي والتطور التكنولوجي من الأولويات الوطنية، وهذا ما ذكر في البرنامج الخماسي منذ سنة 1998، وبقي نص المادة محفوظا حتى وان أقيمت عليه تعديلات في سنة 2021، إذ انه بقي من أولويات الوطن الجزائري بناء على دستورها. وعليه فإن الفرضية تحققت.

أما فيما يخص الفرضية الثالثة والتي مفادها: ما جاء به المشرع الجزائري لا يعكس تطلعات الدولة الجزائرية في أرض الواقع. وحسب النتائج المتوصل إليها فإن ما سعت إليه الجزائر من خلال دستورها وقوانينها ومراسيمها طبق على أرض الواقع، وهو بأمس الحاجة إلى التطوير أكثر فأكثر، فالمشرع الجزائري جاء بما هو واقعي بحكم الدولة ليست متقدمة، فمحاولة إعادة النظر فيما يحمله الواقع من تطورات تكنولوجيا لا يتناسب مع واقعنا المعاش. ومنه فإن الفرضية لم تتحقق.

توصيات:

- توفير الدعم المالي للمؤسسات الدولة التي تشرف على البحث العلمي والتكنولوجي الخاص بالعلوم الاجتماعية، الإنسانية، والسياسية.
- دعم الأبحاث في الدراسات الميدانية الثقافية واللغوية ورقمنتها.
- إقامة علاقات تعاون مع الدول المتقدمة لتطوير البحث العلمي والتكنولوجي في شتى المجالات.
- تسهيل إجراءات النشر العلمي للأبحاث دون الوساطة والمحسوبية، واعتماد معيار مصداقية البحث لتشجيع الإنتاج العلمي.

- الاستثمار في المؤلفات الأدبية، التاريخية والأنثروبولوجيا قصد التعريف بالجزائر من جهة واستقطاب القراء والباحثين من جميع الدول لأجل تفعيل الاستثمار السياحي بالأبحاث العلمية من جهة أخرى.

6. قائمة المراجع:

القوانين الرسمية:

1. قانون رقم 98-11 مؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي 1998-2002، نقلا عن الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 62.
2. قانون رقم 15-21 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي نقلا عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 19.
3. المرسوم التنفيذي رقم 21-89 مؤرخ في 17 رجب عام 1442 الموافق أول مارس سنة 2021، يتضمن مخطط تطوير متعدد السنوات لتنفيذ البرامج الوطنية.

المؤلفات:

1. العزاوي، يونس رحيم كرو، (2008)، مقدمة في منهج البحث العلمي، ط1، عمان، دار دجلة.

المقالات:

1. خينش، دليلة، (2011)، سياسة البحث العلمي في الجزائر: الأهداف والنتائج، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22.
2. عطا الله، أحمد وآخرون، (2010)، واقع البحث العلمي في الجزائر (دراسة حالة مخابر التربية البدنية والرياضية)، المجلة العلمية لعلوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية، العدد السابع.
3. صابة، محمد الشريف، البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، صفحات 89-124.

الدراسات الأكاديمية:

1. خدنة، يسمينه، (2018)، البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من خلال مذكرات تخرج طلبة الماجستير في العلوم الانسانية والاجتماعية دراسة ميدانية ببعض جامعات الشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة سطيف 2، الجزائر.

2. مشحوق، ابتسام، (2012)، العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

¹¹ يسمينه خدنة، البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من خلال مذكرات تخرج طلبة الماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية دراسة ميدانية ببعض جامعات الشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2018، ص 138. نقلا عن غي، بارفيلي، النخبة الجزائرية الفرنكفونية (1800-1962)، ترجمة: محمد حاج مسعود وآخرون، الجزائر، دار القصبية، 2007، ص 28.

² دليلة خينش، سياسة البحث العلمي في الجزائر: الأهداف والنتائج، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، 2011، ص 54.

³ ابتسام مشحوق، العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012، ص 104.

⁴ دليلة خينش، المرجع السابق، ص 77.

⁵ المرجع نفسه، ص 81.

⁶ المادة الأولى من قانون رقم 98-11 مؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الحماسي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي 1998-2002، نقلا عن الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 62 صفحات من 3-37.

⁷ المادة 2 من قانون رقم 15-21 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي نقلا عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 19 صفحات من 8 إلى 21.

⁸ المادة 3 من قانون رقم 15-21 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي نقلا عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 19 صفحات من 8 إلى 21.

⁹ لمزيد من المعلومات حول عدد مشاريع البحث الممولة راجع المرسوم التنفيذي رقم 21-89 مؤرخ في 17 رجب عام 1442 الموافق أول مارس سنة 2021، يتضمن مخطط تطوير متعدد السنوات لتنفيذ البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطور التكنولوجي نقلا عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 19 ص من 8 إلى 21.

¹⁰ أحمد عطا الله وآخرون، واقع البحث العلمي في الجزائر (دراسة حالة مخابر التربية البدنية والرياضية)، المجلة العلمية لعلوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية، العدد السابع، 2010، ص 21.

¹¹ صابة، محمد الشريف، البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ص 91.

¹² المرجع نفسه، ص 93.

¹³ يونس رحيم كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، ط 1، عمان، دار دجلة، 2008، ص 21.